

محمد ﴿ أَثْبَتْتُ بِصَرِيحٍ قَوْلُهُ تَعَالَى: (( مُّحَمَّد رَّسُولُ اللَّهِ ) (الإمامة) أصل: قبل أن تناقش الرواية ودلالتها على الفتح:٩٧ - وأمثاله، كذلك الصلاة والصيام وبقبة أركان (الإمامة) من عدمها، يجب أن نعرف أن الخلاف في (الإمامة) خلاف في مسألة أصولية، إذ يعتقد (الإمامية) الاسلام ومهمات الدين، كذلك الانتهاء عن أصول المنكرات كالفتل والزنا والكذب .الخ. دون الحاجة إلى أنها أصل من أصول الدين من جحده كفر، فيروى الكليثي عن أبي عبد الله (عَنْهُ) أنه قال: (كان أمير المؤمنين الروايات التي يقتصر دورها على التأييد أو التفصيل وليس التأصيل بمعزل عن محكم التنزيل. إماماً من أنكر ذلك كمن أنكر معرفة الله ومعرفة رسوله افتــقار (الإمــامة) للنـص القــراني: إذا كــانت (الإمــامة) 🛞) أصول الكافي (١/١٨٥). كالنبوة فيجب أن تثبت بالنصوص القرأنية الصربحة، وفي رواية أخرى عنه أيضاً: (لا يسع الناس إلا معرفتنا من كما تثبت النبوة وغبرها من أصول الدين، ويما أن ذلك عرفنا كان مؤمناً ومن أنكرنا كان كافراً) ١/١٨٧ وهذا ما منتفِ إذ لا توجد آية واحدة تصرح بأن علياً عَلَيَّا عَلَيْهُ هو (الإمام) صرحت به كتب الأصول عند الإمامية قديماً وحديثا. دون غيره فضلاً عن أحد عشر آخرين مسمين بأسمائهم -إذ قال الزنحاني: (إن مرتبة الإمامة كالنبوة) عقائد الإمامية إمامة كل إمام يجب أن ينص عليها بالإسم الصريح منعاً ص ٧٥٠ بل صرح ابن المطهر الحلى بما هو أعظم إذ قال: للاشتياه- (فالإمامة) منتفية لانتفاء دليلها الذي بصلح أن (الإمامة لطف عام والنبوة لطف خاص وإنكار اللطف العام يكون دليلاً ألا وهو النص القرآني الصريح. وجميع ما أوردوه شر من إنكار اللطف الخاص) الألفين ص:٣. من آيات كالآية التي سموها بـ(البلاغ) أو (آية إكمال ويما أن (الإمامة) جُعلت أصلاً كالنبوة (أو أعظم)، فيحب الدين) لا علاقة للفظها بموضوع (الإمامة) لا تصريحا ولا أن تثبت أولاً بنص القرآن الكريم الصريح القطعي في تلميحاً فضلاً عن إمامة على نفسه أو آخرين معينين لا يسع دلالته، قبل أن نحتاج في إثباتها إلى الروايات. الناس إلا معرفتهم من عرفهم كان مؤمناً ومن أنكرهم كان أصول الدين ثبتت بصريح آيات القرآن: إن أساسيات الدين كافراً فلا هن من المحكمات في الموضوع ولا من لاتقبل الخطأ وإلا فسد الدين، فيجب أن يكون الدليل عليها المتشابهات، إذ التشايه: ما احتمل تركيبه بنفسه معنيين مما لا يتطرق إليه الخطأ بحال من الأحوال، وليس من فأكثر، وجميع ما احتجوا به من أيات ليس في تركيبه ما مصدر بهذا الشرط إلا القرآن الذي تعهد الله تعالى يحتمل معنى (الإمامة) بنفسه، مبع أن الاحتمال لا يصح بحفظه بنفسه. لكن آيات القرآن تنقسم إلى قسمين: دليلًا في الأصول؛ لأنه ظن (( وَإِنَّ الظنَّ لا يُغِّنِي مِنَ الْحَقُّ شَيِّنًا )) ١. قسم صريح لا يحتمل إلا معنىٌ واحداً هو الأيات النجم: ٨٢. ففايتها أن تكون من المتشابهات التي نهينا عن أتباعها والاعتماد عليها. إذن ما معنى رواية الغدير. دلالة وقسم يحتمل وجهين فصاعداً هو الآيات المتشابهات. رواية الغدير: إذا نظرت إلى القصة أو الرواية من أولها، تبين فيجب أن يكون دليل الأصل من قسم الآيات الصريحة لك أن عليا ﷺ حصلت بينه وبين الجيش مشاحنات، المحكمة؛ لأن الله تعالى ذم اتباع المتشابه والاعتماد عليه بسبب نكاح الوصيفة ومنعهم من ركوب إبل الصدقة فقال: (( فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبَهُمْ زُيِّعْ فَيَتَّبعُونَ مَا تُسْابَهُ مِنْهُ )) ال عمران،٧٠ واسترجاعه الحلل، حتى إذا لحقوا برسول الله ص مرجعه وهكذا صارت أصول الدين مصونة عن الخطأ بالأيات من الحج أكثروا من الشكوى من على، وفشت القالة فيه في الصريحة، لأن الأية محفوظة لفظاً، وصراحتها تضمن الناس بغير حق، مما اضطر النبي 🍩 أن بنزل في ذلك

الموضع وفي ذلك الجو الحار ويبرئ ساحة على، فلا علاقة

لما حدث بموضوع ببعة لأحد بالخلافة لا من قريب ولا من

ععيد، ولما كان معرفة السبب يكشف حقيقة الأمر بوضوح،

حفظها من التحريف معنى؛ وبهذا ثبت أصل التوحيد في

مئات الأيات التي تصرح بـ (لا إله إلا الله). والنبوة (والأنبياء)

ذكرت في مشات الأبيات الصربحة، كذلك نيبوة

فإن القائلين بـ(الإمامة) يبترون الرواية ويروونها دون ذكر المعنى المقصود (الإمامة) مما لا يصح فيه الدليل الظني، مقدمتها حتى لا يعرف السبب فتبطل الحجة. انه من كان يعتقد أن لي عليه حق الطاعة فعليه بطاعة الأمر العظيم لو حصل لبادر القرآن إلى تسجيله من كان يعتقد أن لي عليه حق الطاعة فعليه بطاعة ذاكراً البيعة بالخلافة صراحة، إذ قد سجل القرآن ذكر من وليته عليه فكيف جاز منازعته، ومنازعة الأمير منازعة

لمن أمَّره وهو الرسول ﴿ ١٩

 أما رواية مسلم فليس فيها إلا التمسك بالكتاب وحده وأما أهل البيت فلم يرد في حقهم إلا الوصية بهم، وسببها القالة التى فشت في على - كما مر بنا -.

وأما الروايات التي ذكرت التمسك بأهل البيت خاصة فليس فيها رواية صحيحة: إذ مدارها على أحد ثلاثة ضعفاء عطية العوفي أو القاسم بن حسان أو زيد بن الحسن الأنماطي الكوفي، فضلًا عن أن (التمسك بأهل البيت دون غيرهم) جعل أصلًا من أصول الدين، فيجب إثباته أولًا

بالنص القرآني الصريح. ولم يرد إلا عموم اتباع المهاجرين والأنصار دون تخصيص وذلك بقوله تعالى:

ودلڪ بطوله لغالي: ((وَالشَّــِهُنِنَ الْأَوْلُونَ مِنَ الْهُهَاجَرِينَ وَالْأَنْصَارَ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم يَإِحَسَانُ رَّضِيَ اللَّهُ عَيْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ )) النوبة،١٠٠٠

ولا شك أن علياً من سابقي المهاجرين، وليس في ذلك علاقة بالإمامة وإلا لكان الجميع (أئمة معصومين).

الخلاصة: وهكذا يظهر بوضوح أن النبي ﴿ حين قال: (من كنت مولاه فعلي مولاه) أو (أذكركم الله في أهل بيتي)، لم يقصد البيعة لأحد بالخلافة أو جعله (إماماً) أو أن أهل بيته، اثني عشر معينين لا غير، مصدر تشريعي كالقرآن. والثقل هو: الأمر الكبير الثقيل كما قال تعالى:

((سَتَغَرُّغُكُمْ أَيُّهُا الْقَلَانَ)) الرحمن ١٣٠ أي الجن والإنس. انما أراد الدفاع عن علي ت وتبرئته مما قبل فيه بغير حق، واستطرد فأوصى بأهل بيته وذكر بحقوقهم على الأمة، وهذا يستلزم عدم إيذائهم أو بغضهم: بل يوجب حبهم والإحسان إليهم وهو ما ندين لله تعالى به ولله الحمد.

(إِنَّ مِي ذَلِكَ لَلِكُرى لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبُ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهَيدٍ)

إِنْ هذا الأمر العظيم لو حصل لبادر القرآن إلى تسجيله ذاكراً البيعة بالخلافة صراحة، إذ قد سجل القرآن ذكر عدة بيعات دونها في المنزلة، كبيعة الرضوان تحت الشجرة التي جاءت بنص قوله تعالى الصريح: (( لَقَدَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنَ الْمُوَمِّينَ إَذْ يُبَايِعُوكَ تَحْتَ الشَّجرة)) الفتح، ١٨ ، وكانت من أجل عثمان ثر لتخليصه من أسر المشركين. وقد بايع عنه النبي يبده الشريفة وقال: (هذه عن عثمان)، ولو كنا ممن يتبع المتشابه لقلنا: إن عثمان إمام معصوم، وذكر كذلك يبيعة النساء كما قال تعالى: ((بالتَّهُ التَّيُّ إِذَا جَاءَكُ الْفُومِتَاتُ يُبايِعْنَكَ عَلَى أَن لا لَيْسَرِيْنَ وَلا لا يُبيع المتسين كيلو يُبايعتَكَ عَلَى أَن لا لا يتبيع المتسين كيلو يما معه من أهل اليمن أو نجد متر، وهذا يعني أنه لم يكن ساعتها مع النبي هم من أو المطائف أو الطراف العراق اوغيرهم أحد. او الطراف العراق اوغيرهم أحد. فإذا كان الأمر متعلقاً ببيعة على خلافة فإن المعقول أحد فإذا كان الأمر متعلقاً ببيعة على خلافة فإن المعقول أحد

احرين؛ 1) إما أن يبلّغ بها على عرفة حيث مجتمع الحجيج جميعاً ليكون البلاغ عاماً.

ي أواما أن ينتظر بها حتى يصل إلى المدينة ويرتاح وهناك ٢) وإما أن ينتظر بها حتى يصل إلى المدينة ويرتاح وهناك يأخذ البيعة لمن شاء. أما النزول في ذلك المكان وفي ذلك الظرف، فلا بد أن يكون لسبب طارئ استدعى ذلك لا يحتمل تأجيلاً وهو الذي قدمناه وذكرناه وهو الذي يبترونه ولا بذكرونه.

وكانت هذه النقطة التي تبعد (١٦٠) كم عن مكة هي مكان الثقاء الجيش القادم من اليمن الشاكي المتذمر من أميره برسول الله ص مع الحجيج.

٣) أما قوله ﴿: (من كنت مولاه فعلي مولاه) فلا علاقة له
بالإمامة؛ لأن (المولى) لفظ مشترك يحتمل عدة معان،
منها: السيد والمطاع والقريب والنصير فهو مشتبه، واعتماد
المتشابه دليلاً ممنوع بنص القرآن لاسيما في الأصول،
والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.